

# تحرك عاجل

## بواعث قلق بشأن الحالة الصحية لأستاذ جامعي مضرب عن الطعام

بدأ د. مداوي إبراهيم آدم، المدافع السوداني البارز عن حقوق الإنسان، إضرابًا عن الطعام منذ 21 يناير/كانون الثاني 2017 للاحتجاج على اعتقاله التعسفي؛ إذ اعتقله "جهاز الأمن والمخابرات الوطني" في 7 ديسمبر/كانون الأول 2016. ولا يزال، منذ ذلك الحين، مُحتجزًا في سجن كوبر بالخرطوم في السودان، دون أن توجه له تهمة.

بدأ د. مداوي إبراهيم آدم منذ 21 يناير/كانون الثاني 2017 إضرابًا عن الطعام، للاحتجاج على احتجازه لفترة طويلة، دون أن تُوجه له تهمة؛ حيث اعتقله "جهاز الأمن والمخابرات الوطني"، في 7 ديسمبر/كانون الأول 2016، بينما كان في جامعة الخرطوم، حيثما يعمل أستاذًا للهندسة. وأخبرت أسرته منظمة العفو الدولية بأنه يعاني مشاكل مزمنة بالجهاز التنفسي والقلب؛ وبالتالي، فإن الإضراب عن الطعام يمثل خطرًا بالغًا على حالته الصحية.

وأثيرت بواعث القلق إزاء أن د. مداوي إبراهيم آدم يتعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، أثناء وجوده رهن الاحتجاز؛ حيث أخبر شاهد عيان، أُفرج عنه من سجن كوبر في 23 يناير/كانون الثاني 2017، أسرة د. مداوي إبراهيم آدم بأنه رآه مقيدًا بعمود، بينما تقوم عناصر "جهاز الأمن والمخابرات الوطني" بضربه، وكان حينئذٍ مكبل اليدين ومقيد الساقين. وطلبت أسرته من السلطات السودانية مرتين تصريحًا بزيارته، ولكن قوبل بالرفض.

كما أخبر شاهد العيان الأسرة بأن **حافظ إدريس الدومة**، أحد النازحين داخليًا من دارفور الذي اعتُقل في 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2016 في منزل د. مداوي إبراهيم آدم، كان يتعرض للتعذيب على أيدي عناصر "جهاز الأمن والمخابرات".

واحتجز "جهاز الأمن والمخابرات" أيضًا سائق د. مداوي آدم الشيخ، ومحاسبته **نورا عبيد عثمان**، في 7 ديسمبر/كانون الأول و12 ديسمبر/كانون الأول 2016، على التوالي. ولم يُعلم أيٌّ من الثلاثة بأسباب اعتقالهم، ويجري احتجازهم دون أن تُوجه لهم تهمة، أو أن يُتاح لهم الاتصال بمحاميين أو أسرهم. كما يواجهون خطر التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، خلال وجودهم رهن الاحتجاز.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالعربية أو بلغاتكم الأصلية، على أن تتضمن ما يلي:

- حث السلطات السودانية على إما أن توجه اتهامًا إلى د. مداوي إبراهيم آدم، وآدم الشيخ، ونورا عبيد عثمان، وحافظ إدريس الدومة بارتكاب جريمة معترفٍ بها، أو أن تُفرج عنهم على الفور؛



- دعوة السلطات إلى أن تضمن الإتاحة لمداوي إبراهيم آدم، وآدم الشيخ، ونورا عبيد عثمان، وحافظ إدريس الدومة الاتصال بأسرهم، والحصول على العلاج الطبي، والاستعانة بأي محام يختاروه؛
- حث السلطات على أن تجري التحقيقات بشأن مزاعم التعرض للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، وعلى أن تضمن عدم تعرضهم مستقبلاً للتعذيب أو غير ذلك من ضروب المعاملة السيئة، أثناء احتجازهم.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 10 مارس/آذار 2017 إلى الجهات التالية:

**رئيس الجمهورية**

فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير

مكتب رئيس الجمهورية

قصر الشعب

صندوق بريد 281

الخرطوم، السودان

**وزير العدل**

معالي الوزير عوض الحسن النور

وزارة العدل

صندوق بريد 302

شارع النيل

الخرطوم، السودان

ويُرجى إرسال نسخ إلى:

**وزير الداخلية**

عصمت عبدالرحمن زين العابدين

وزارة الداخلية

صندوق بريد 873

الخرطوم، السودان

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك. ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

# تحرك عاجل

## بواعث قلق بشأن الحالة الصحية لأستاذ جامعي مضرب عن الطعام

### معلومات إضافية

لم تكن تلك المرة الأولى التي يُعتقل فيها د. مداوي إبراهيم آدم؛ حيث اعتُقل في ديسمبر/كانون الأول 2003 واحتُجز لمدة ثمانية أشهر، على خلفية عمله في المجال الإنساني وحقوق الإنسان بدارفور. واعتُقل مرة أخرى في يناير/كانون الثاني 2005 في ظروفٍ مماثلة، ثم احتُجز لمدة شهرين، قبل اعتقاله مجددًا في مايو/أيار من العام نفسه، واحتجازه لثمانية أيام أخرى.

وقامت الحكومة السودانية بإغلاق منظمة د. مداوي، في مارس/أذار 2009، وهي "المنظمة السودانية للتنمية الاجتماعية"، التي تقوم بمشاريع إنسانية وتنموية في أنحاء البلاد؛ وذلك بعد يومٍ واحد من إصدار "المحكمة الجنائية الدولية" أمر توقيف بحق الرئيس عمر البشير، لارتكاب جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية في دارفور.

وتلقت منظمة العفو الدولية العديد من التقارير حول شن "جهاز الأمن والمخابرات الوطني" حملة قمعية مكثفة ضد المجتمع المدني، والنشطاء السياسيين، منذ بداية نوفمبر/تشرين الثاني 2016. ويتمتع "جهاز الأمن والمخابرات الوطني" بسلطات واسعة للاعتقال والاحتجاز بموجب "قانون الأمن الوطني" لعام 2010 الذي يجيز اعتقال المشتبه بهم لمدة تصل إلى أربعة أشهر ونصف، دون مراجعة قضائية. وجرى العادة بأن يقوم مسؤولو الجهاز باعتقال الأفراد قسرًا واحتجازهم، معرضين العديد منهم للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وبموجب القانون ذاته، تحظى عناصر "الجهاز" بحصانة من الملاحقة القضائية عن أي فعل يُرتكب في سياق تأديتهم للعمل، مما نَجَم عنه انتشار ظاهرة الإفلات من العقاب. كما أعطت التعديلات الدستورية التي مررها البرلمان في 5 يناير/كانون الثاني 2015 "جهاز الأمن والمخابرات" صلاحيات هائلة مما جعله يتمتع بسلطة تقديرية لا حدود لها للتدخل في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الاسم: مداوي إبراهيم آدم، وآدم الشيخ، ونورا عبيد عثمان، وحافظ إدريس الدومة

التحرك العاجل: UA 26/17 رقم الوثيقة: AFR 54/5562/2017 السودان بتاريخ: 27 يناير/كانون الثاني 2017

